

## وجهات نظر سريعة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية (INC-4) من أجل وضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث البلاستيكي

### معلومات أساسية

أثناء انعقاد الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية في أوتاوا، سينظر المندوبون في [نص المسودة المنقحة](#) كأساس لمتابعة النقاش والمفاوضات حول الشكل الذي ستخذه اتفاقية المواد البلاستيكية المستقبلية.

عند النظر في تفاصيل النقاشات حول النص، فمن المهم أن تتوصل مفاوضات لجنة التفاوض الحكومية إلى اتفاقية مواد بلاستيكية تحتوي على أحكام رقابة قوية وملزمة قانوناً بغية حماية صحة الإنسان والبيئة. وللقيام بذلك، لا بد أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية بما يلي:

1. الوفاء بتفويض جمعية الأمم المتحدة للبيئة لعام 2022 في القرار 14/5 من خلال تناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية، بما في ذلك عن طريق تدابير لضبط أحجام إنتاج المواد البلاستيكية ومراقبتها.
2. تقادي الحلول الكاذبة، مثل إعادة التدوير الميكانيكية والكيميائية.
3. إعطاء الأولوية للحلول التي تمنع التأثيرات الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بما في ذلك من خلال القضاء على المواد الكيميائية السامة وزيادة الشفافية وقابلية الاقتفاء على امتداد كامل دورة الحياة.
4. ضمان وجود أنظمة للتمويل وتدابير الرقابة بحيث تسمح بتطبيق الاتفاقية من خلال التفويض بإنشاء صندوق متعدد الأطراف يمتلك تمويلاً كافياً ويمكن تنبؤه ويطبق مبدأ الملوث هو من يدفع.

### المسودة الصفرية المنقحة

في الجلسة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية، ستستخدم الدول الأعضاء [المسودة الصفرية المنقحة](#) كأساس للمفاوضات. تنقسم المسودة إلى ستة أقسام (والتي سنشير لها من خلال العناوين التالية) بالإضافة إلى عناصر نائبة خاصة بالملاحق.

- القسم الأول. العناصر التمهيديّة
  - القسم الثاني. الأحكام الموضوعية
  - القسم الثالث. وسائل التطبيق
  - القسم الرابع. تدابير التطبيق
  - القسم الخامس. الترتيبات المؤسسية
  - القسم السادس. الأحكام النهائية
- الملاحق

تعكس مسودة النص الصفرية المنقحة الحالية كافة وجهات النظر التي شاركت بها الدول الأعضاء؛ وبالتالي، وأثناء نقاشها، ستتغير من حيث المضمون والهيكل. يمكنكم فيما يلي الاطلاع على التعليقات على النص التي من المهم الحفاظ عليها لكل قسم، بالإضافة إلى ملاحظات على كل قسم يجب إضافتها لضمان حماية صحة الإنسان والبيئة من التأثيرات السامة للمواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها. يتبع هذا المخطط هيكل وترقيم المسودة الصفرية المنقحة.

### القسم الأول – العناصر التمهيديّة

يحتوي هذا القسم مسودة نص للعناصر التمهيديّة: الديباجة والغاية والمبادئ والنطاق. كما يحتوي على عناصر نائبة خاصة بالتعريفات.

### الديباجة

تساعد ديباجة الصكوك الدولية في تحديد مضمون الصك. ويجب أن تحتوي على سبب الحاجة لها وأن تشير إلى الصكوك الأخرى ذات الصلة. كما يمكن أن تشير إلى المبادئ والمقاربات التي تساعد في تفسير الأحكام التشغيلية (تدابير الرقابة) الخاصة بالنص.

يجب أن تقوم المسودة الصفيرية المنقحة بما يلي:

- تعزيز الإشارة والالتزام باحترام وتمتين ومراعاة واجبات الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان. يجب أن يتضمن هذا حق الإنسان في الصحة وحق الإنسان في التمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة في اتخاذ القرارات، والحصول على علاج.
- التذكير بالمبادئ الأساسية بشأن بيئة عمل آمنة وصحية، بما في ذلك المعايير ذات الصلة من منظمة العمل الدولية (ILO).

### الغاية

س تكون غاية الصك أمراً حاسماً في توجيه تفسيره. تحتوي المسودة المنقحة على خيارين فيما يخص غاية الاتفاقية، وكلاهما يحتوي على أقواس عدة. من المهم أن تحافظ لجنة التفاوض الحكومية الدولية على الإشارة إلى صحة الإنسان والبيئة والإشارة إلى مقارنة شاملة على امتداد كامل دورة حياة المواد البلاستيكية.

كما يجب أن تتضمن الغاية كذلك إشارة إلى مبدأ التحوط، كما هو الحال في معاهدة ستوكهولم، حيث يجب أن يكون مبدأ التحوط عاملاً هاماً في توجيه قرارات لجنة التفاوض الحكومية الدولية ومجلس إدارة الاتفاقية.

### المبادئ

يجب أن تقوم المبادئ بدمج مبادئ ريو، كما هو مذكور في قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5. كما ينبغي للمبادئ أن تطبق الحق في بيئة صحية، وحماية حقوق الإنسان الأخرى ذات الصلة، والسعي إلى تعزيز حماية العمال من خلال دعم 'المبادئ والحقوق الأساسية في العمل'. وأخيراً، يجب أن تتفق البلدان على المبادئ والمقاربات التي اتفقت عليها ضمن سياق 'إطار العمل العالمي بشأن المواد الكيميائية<sup>2</sup>'، ويتضمن ذلك المعرفة والمعلومات، والشفافية، وحقوق الإنسان، والمجموعات في الأوضاع المستضعفة، والمساواة بين الجنسين، والمقاربات الوقائية، والانتقال العادل، والتعاون والمشاركة.

### النطاق

يوجد لدينا في المسودة الصفيرية المنقحة عدد من البدائل فيما يخص النطاق. ولكن من المهم الإشارة إلى أن نطاق الاتفاقية قد جرى تعريفه بالفعل بموجب قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 14/5 على أنه يشمل كامل دورة حياة المواد البلاستيكية وبالتالي لا يستدعي مزيداً من النقاشات، وهو ما يرد ضمن عدد من الخيارات المدرجة في المسودة المنقحة. سيتم تحديد النطاق بشكل أكبر من خلال تدابير الرقابة في الاتفاقية، والتي يجب أن تتضمن رقابة على المواد الكيميائية في كافة المراحل ذات الصلة من دورة الحياة.

### القسم الثاني – الأحكام الموضوعية

يتضمن هذا القسم الأحكام الموضوعية بشأن تدابير الرقابة. فمن أجل الوفاء بتفويض القرار 14/5، ينبغي على تدابير الرقابة أن تتناول كامل دورة حياة المواد البلاستيكية. تنقسم تدابير الرقابة حالياً إلى ثلاثة عشر حكماً وكل منها يتضمن مجموعة فرعية من الخيارات، بما في ذلك خيار صفري لإزالة الحكم. والأحكام هي ما يلي:

1. البوليمرات البلاستيكية الأولية
2. المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2023): يرحب برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإطار العمل العالمي بشأن المواد الكيميائية الجديد

3. المنتجات البلاستيكية الإشكالية والممكن تفاديها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر وذات الاستخدام الأوحده والمواد البلاستيكية الميكروبية المضافة عن قصد/bis.3 المواد البلاستيكية الميكروبية والنانوية
4. الإعفاءات المتاحة لطرف ما عند تقديم طلب/bis.4 برامج العمل المخصصة
5. تصميم المنتج وتركيبته وأدأه
6. البدائل غير البلاستيكية
7. مسؤولية المنتج الممتدة
8. انبعاثات المواد البلاستيكية وإصداراتها على امتداد دورة حياتها
9. إدارة النفايات
10. تجارة [المواد الكيميائية المدرجة]، البوليمرات] والمنتجات، والنفايات البلاستيكية] [التدابير ذات الصلة]
11. التلوث البلاستيكي الراهن، بما في ذلك ضمن البيئة البحرية
12. الانتقال العادل
13. الشفافية والتتبع والمراقبة والملصقات التعريفية/bis.13 الأحكام الشاملة ذات الصلة بالقسم الثاني

فمن أجل حماية صحة الإنسان والبيئة من التلوث البلاستيكي، يجب أن يبدأ العمل في المراحل الأولية. تسبب مستويات الإنتاج الحالية والاستخدام غير المصرح عنه وغير المنظم للمواد الكيميائية السامة في المواد البلاستيكية ضرراً واسع الانتشار على صحة الإنسان والبيئة ويفاقم من أزمة الكوكب الثلاثية.

وبالتالي فمن المهم أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية بما يلي:

- ← التفاوض بشأن تدابير الرقابة حول إدارة الأحجام الإجمالية لإنتاج المواد البلاستيكية والتقليل منها.
- ← الإبقاء على الأحكام بشأن المواد الكيميائية المثيرة للقلق في الاتفاقية والأحكام ذات الصلة بالانبعاثات والتجارة والشفافية.
- ← الإبقاء على ملحق يتضمن قائمة أولية ومعايير فيما يخص المواد الكيميائية المثيرة للقلق. يمكن بعد ذلك تحديثها من قبل مجلس إدارة الاتفاقية، مما يحافظ على مرونة اتفاقية المواد البلاستيكية المستقبلية تماشياً مع تطور المعرفة العلمية والاحتياجات.

يمكنكم مراجعة القسم أدناه للاطلاع على تعليقات محددة حول مختلف تدابير الرقابة.

### 1. البوليمرات البلاستيكية الأولية

يحتوي هذا الحكم على خيارات بشأن كيفية إدارة أحجام إنتاج المواد البلاستيكية. فقد تم الإقرار أن أحجام المواد البلاستيكية التي يتم إنتاجها في يومنا هذا تضر صحة الإنسان والبيئة. حيث تساهم في زيادة التغير المناخي وتؤدي إلى انبعاثات عالية من المواد البلاستيكية الميكروبية والنانوية. كما يعني إنتاج كميات كبيرة من المواد البلاستيكية انبعاث مزيد من المواد الكيميائية السامة على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية. وفي حال عدم القيام بأي تدخل تنظيمي، فمن المتوقع أن يتصاعد الإنتاج، مما يؤدي إلى تصاعد مشاكل المناخ والتلوث والصحة<sup>3</sup>. وبغية حماية صحة الإنسان والبيئة، يجب أن تبقى لجنة التفاوض الحكومية الدولية على هذا الحكم وأن تُجري مفاوضات بشأن تدابير الرقابة من أجل إدارة أحجام الإنتاج.

يجب أن يشير الحكم إلى كل من البوليمرات الأولية والثانوية (المواد البلاستيكية البكر والمعاد تدويرها) وذلك لأن كل منهما يسبب أضراراً، كما ينبغي التقليل من أحجام المواد البلاستيكية التي يتم إنتاجها. ومن المهم أيضاً دماج مقاربات الاقتصاد الدائري مع التقليل من إنتاج المواد البلاستيكية.

### 2. المواد الكيميائية والبوليمرات المثيرة للقلق

يتطلب هذا الحكم من الأطراف ألا تسمح بـ أو أن تقضي على أو تقلل من أو تنظم (حسب الخيار الذي يتم النظر فيه) استخدام المواد الكيميائية البلاستيكية ومجموعات من المواد البلاستيكية والبوليمرات التي سيتم تضمينها في ملحق مستقبلي.

<sup>3</sup> Bergmann, M. et al. (2022). A global plastic treaty must cap production. *Science*, 376(6592), 469-470

وبما أن المواد البلاستيكية هي عبارة عن مواد كيميائية، فمن المهم الإبقاء على هذا الحكم. تتضمن المواد الكيميائية البلاستيكية المونومرات والبوليمرات والمواد المضافة والمواد المضافة بشكل غير مقصود، والتي يعد الكثير منها عبارة عن مواد سامة. فقد تم تحديد آلاف المواد الكيميائية البلاستيكية على أنها سامة ("مواد كيميائية مثيرة للقلق") وذلك بسبب تأثيراتها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، ومن بين أكثر من ستة عشر ألف مادة كيميائية بلاستيكية<sup>4</sup>، هناك أقل من واحد بالمائة (مائة وثمان وعشرون مادة) يتم تنظيمها من ضمن الاتفاقيات البيئية متعدد الأطراف (MEAs) الحالية على امتداد كامل دورة حياتها<sup>5</sup>.

يحتوي الحكم على خمسة خيارات مع نص يتضمن عدة أقواس. وبغية حماية صحة الإنسان من التأثيرات الضارة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق، فمن المهم أن تبقى لجنة التفاوض الحكومية الدولية على صياغة تتضمن:

- **تدابير ملزمة قانوناً وعالمية:** تنتقل المواد البلاستيكية عبر الحدود بسبب التجارة وكذلك كقمامة، وتحمل مواد كيميائية سامة معها. لا يمكن الوقاية من التأثيرات السامة للمواد البلاستيكية بواسطة تدابير رقابية وطنية فحسب.
- **مجموعات من المواد الكيميائية:** تُظهر الأدلة والتوصيات العلمية من تجارب سابقة أهمية وضع تدابير لأصناف كاملة أو مجموعات مترابطة من المواد الكيميائية عوضاً عن مقاربات تتطلب عقود من الزمن لضبط المواد الكيميائية بشكل إفرادي<sup>6</sup>،<sup>7</sup>. هناك سبق بموجب معاهدة ستوكهولم حيث جرى، وعلى سبيل المثال، إدراج مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور، والبارافينات المكلورة قصيرة السلسلة، وحمض السلفونيك البيروفلوروهكسان (PFHxS) وأملاحه والمركبات المرتبطة به كمجموعات من المواد الكيميائية.
- **إشارة صريحة لكل من "استخدام" و"وجود" المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية** من أجل التأكد من تضمين المواد المضافة بشكل غير مقصود (على سبيل المثال المواد الكيميائية التي تتشكل أثناء تحلل مواد كيميائية بلاستيكية أخرى والمواد الكيميائية في المواد البلاستيكية المعاد تدويرها).
- **إشارة صريحة إلى الأنواع المختلفة من المواد الكيميائية البلاستيكية<sup>8</sup>** بما في ذلك المونومرات، والبوليمرات، وعوامل/مساعداً العمليات، والمواد المضافة، والمواد المضافة بشكل غير مقصود.
- **ملحق لضمان أن يكون الصك المستقبلي مرناً.** مما سيجعل اتفاقية المواد البلاستيكية المستقبلية مرنة فيما يخص المعرفة العلمية الناشئة والاحتياجات. وسيكون من الحاسم أن يتضمن الملحق معايير<sup>9</sup> مناسبة من أجل تحديد أي مواد كيميائية يجب القضاء عليها والتخلص التدريجي منها ومن أجل وضع قائمة أولية للمواد الكيميائية والبوليمرات.

بعض الأشياء الأخرى الهامة التي يجب النظر فيها بموجب هذا الحكم:

- يجب أن يتضمن الحكم حكم **"لا بيانات لا سوق"**، أي المواد الكيميائية التي تم اختبارها للسلامة وتمتلك بيانات سمية متاحة للعموم هي فقط التي يجب السماح بها في المواد البلاستيكية والسماح بتجارتها بين الأطراف وغير الأطراف.
- في يومنا الحالي، لا يمكن تصنيف أي مادة كيميائية مستخدمة في المواد البلاستيكية على أنها آمنة<sup>10</sup>. **لا توفر قائمة إيجابية أو قائمة سماح تتضمن المواد الكيميائية مستوٍ كافٍ من الحماية لعدة أسباب<sup>12</sup>**، بما في ذلك أن المواد الكيميائية التي جرى تحديدها على أنها "مثيرة للقلق بشكل ضعيف" في عمليات الجرد الحديثة قد جرى

Wagner, M. et al. (2024) State of the science on plastic chemicals - Identifying and addressing chemicals and polymers of concern, NTNU OPEN<sup>4</sup>

BRS (2023). Global governance of plastics and associated chemicals. Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions, United Nations Environment Programme, Geneva. Karen Raubenheimer, Niko Urho<sup>5</sup>

United Nations Environment Programme and Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions<sup>6</sup>

(2023). Chemicals in plastics: a technical report. Geneva<sup>7</sup>

BRS (2023). Global governance of plastics and associated chemicals. Secretariat of the Basel, Rotterdam And Stockholm Conventions, United Nations Environment Programme, Geneva. Karen Raubenheimer, Niko Urho.<sup>8</sup>

IPEN (2024) Frequently Asked Questions on Chemicals and Plastics<sup>8</sup>

IPEN (2023) Troubling Toxics. Eliminating Harmful Plastic Chemicals Through the Plastics Treaty<sup>9</sup>

Wagner, M. et al. (2024) State of the science on plastic chemicals - Identifying and addressing chemicals and polymers of concern, NTNU OPEN<sup>10</sup>

تحديدها كذلك ليس لأنها آمنة بل لأنها تفتقر إلى بيانات الخطورة. فبالنسبة إلى غالبية المواد الكيميائية (97%) التي جرى تحديدها على أنها "مثيرة للقلق بشكل ضعيف" في عمليات الجرد الحديثة، لم يتم الإبلاغ عن مستوى الإبلاغ<sup>11</sup>. أما بالنسبة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق على مستوى عالٍ، فقد تم الإبلاغ عن كافة المواد الكيميائية على أنها تمتلك "مستويات عالية" من بيانات السمية.

تعد المونومرات والبوليمرات التي تشكل العمود الفقري للمواد البلاستيكية عبارة عن مواد كيميائية أيضاً. وبالتالي، يجب تناول المونومرات والبوليمرات بموجب الحكم وذلك لأن بعض البوليمرات:

- سامة<sup>12</sup>
- يمكن أن تؤدي إلى تسرب مونومرات تعد سامة، على سبيل المثال، الستيرين<sup>13</sup>، وهو مادة مسرطنة معروفة، يمكن أن يتسرب من البوليستيرين
- يمكن أن تؤدي إلى تشكل منتجات ثانوية سامة في مراحل معينة من دورة حياتها، على سبيل المثال، عند دفن البولي فينيل كلوريد (PVC)، يمكن أن يؤدي إلى تشكل الديوكسينات<sup>14</sup>.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط العديد من البوليمرات البلاستيكية مع مخاوف أخرى تتجاوز السمية الكيميائية، مثل:

- الثبات – غالباً ما ترتبط البوليمرات البلاستيكية مع الثبات طويل الأجل، وهو بمفرده يعد سبباً مثيراً للقلق<sup>15</sup>.
- سمية الجزيئات – حيث يمكن أن تسبب الجزيئات انسداداً. ترتبط الجزيئات البلاستيكية، على سبيل المثال، بتزايد خطر السكتة القلبية<sup>16</sup>.
- تشكل غازات دفيئة ثابتة جداً في مراحل معينة من دورة حياتها – على سبيل المثال أثناء حرق الفلوروبوليمرات<sup>17</sup>.

يجب أن تقوم لجنة التفاوض الحكومية الدولية بتفويض العمل بغية وضع قائمة من المعايير وقائمة أولى من المواد الكيميائية ومجموعات المواد الكيميائية، بما في ذلك المونومرات والبوليمرات والمواد المضافة والمواد المضافة بشكل غير مقصود، والتي يتوجب تنظيمها بموجب الاتفاقية، بناء على العمل الراهن من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومعاهدات بروكسل وروتتردام وستوكهولم والعلماء المستقلين، بالإضافة إلى الخبرات داخل كل بلد فيما يخص تنظيم المواد الكيميائية البلاستيكية. للحصول على تفاصيل بشأن المعايير والأحكام التي يمكن أن تكون مناسبة ليتم تضمينها يمكن الاطلاع على 'نبذة بشأن المواد السامة المثيرة للقلق' من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات<sup>18</sup>.

### 3. المنتجات البلاستيكية الإشكالية والممكن تفاديها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر وذات الاستخدام الأوحده والمواد البلاستيكية الميكروية المضافة عن قصد/bis.3 المواد البلاستيكية الميكروية والنانونية

يهدف هذا الحكم إلى منع إنتاج المنتجات البلاستيكية الإشكالية أو بيعها أو توزيعها أو استيرادها أو تصديرها، بما في ذلك المنتجات قصيرة العمر وذات الاستخدام الأوحده المدرجة في ملحق.

يتضمن الحكم عدة خيارات مع نص ضمن أقواس، بما في ذلك خيار حول فصل النص بشأن المواد البلاستيكية الميكروية المضافة بشكل مقصود (bis.3). نشير هنا إلى أنه من أجل حماية صحة الإنسان من التأثيرات الضارة للمواد الكيميائية المثيرة للقلق، فمن المهم أن تقي لجنة التفاوض الحكومية الدولية على صياغة تشير إلى:

<sup>11</sup> United Nations Environment Programme and Secretariat of the Basel, Rotterdam and Stockholm Conventions (2023). Chemicals in plastics: a technical report. Geneva. Supporting information

<sup>12</sup> Groh et al. (2023) Assessing and managing environmental hazards of polymers: historical development, science advances and policy options. Environmental science: Processes and Impact

<sup>13</sup> NIH Styrene Cas No. 100-42-5

<sup>14</sup> Zhang et al. (2015) Dioxins and Polyvinylchloride in fires. *Waste Management & Research*, 33(7), 630-643

<sup>15</sup> Cousins et al. (2019) Why is high persistence alone a major cause of concern? *Environmental Science: Processes & Impacts*, 21(5), 781-792

<sup>16</sup> Marfella, R. et al. (2024). Microplastics and nanoplastics in atheromas and cardiovascular events. *New England Journal of Medicine*, 390(10), 900-910

<sup>17</sup> Huber et al. (2009) Emissions from incineration of fluoropolymer materials. NILU

<sup>18</sup> IPEN (2023) Troubling Toxics. Eliminating Harmful Plastic Chemicals Through the Plastics Treaty

- الاستيراد والتصدير
- كل المواد البلاستيكية الميكروية المنبعثة بشكل غير مقصود وكذلك المواد البلاستيكية الميكروية المضافة بشكل مقصود

ومن بين الأمور الأخرى التي من المهم النظر فيها بموجب هذا الحكم:

- أن يجري النظر في المنتجات البلاستيكية التي تحتوي مواد كيميائية سامة (بما في ذلك المواد البلاستيكية المعاد تدويرها) ليتم إدراجها بموجب هذا الملحق.

#### 4. الإعفاءات المتاحة لطرف ما عند تقديم طلب

يركز هذا الحكم على الإعفاءات. ويحتوي حالياً على عدة أقواس التي قد تحدد فيما إذا سيتمحور النص حول الإعفاءات بشكل عام أو أن ينحصر بالمنتجات البلاستيكية الإشكالية والممكن تقاؤها، بما في ذلك المنتجات البلاستيكية قصيرة العمر وذات الاستخدام الأوسع والمواد البلاستيكية الميكروية المضافة بشكل مقصود.

وتجدر الإشارة إلى أن مسودات الملاحق تحتوي نصاً حول التضمن المحتمل لإعفاءات/استثناءات/استخدامات مسموح بها خاصة بالمنتجات والمواد الكيميائية المدرجة. ولكن يتطلب أي حكم بشأن الإعفاءات أن يتم وضع أحكام صارمة تضمن عدم وجود ثغرات وألا تؤدي الإعفاءات بالابتكارات الخاصة بمواد بلاستيكية خالية من السموم وأمنة. وبالتالي، في حال تم النظر هنا في أي حكم بشأن الإعفاءات، بموجب تدبير الرقابة ذات الصلة أو في الملحق، فهناك عدة جوانب مهمة وهي:

- يجب أن تخضع الإعفاءات المقترحة إلى عملية استعراض حيث تكون الإعفاءات الممنوحة مخصصة فقط من أجل تطبيقات ضيقة ومحدودة زمنياً ومعروفة بشكل واضح كونها ضرورية لعمل المجتمع.
- يجب حصر استخدام المنتجات البلاستيكية والبوليمرات والمواد الكيميائية التي تم تسجيل إعفاء لها في الأغراض المحلية فحسب أو تجارتها فقط ضمن البلدان التي تم منحها مثل تلك الإعفاءات.
- يجب أن يُشترط على القطاع الصناعي أن يوفر بيانات مع تيريرات كاملة، وأدلة على عدم إمكانية إيجاد بديل، وإطار زمني للإزالة من السوق.
- لا يجب منع أي إعفاء للإنتاج و/أو الاستخدام لأكثر من خمس سنوات.
- يجب إنشاء سجل للإعفاءات من قبل الأمانة العامة وإتاحته للجمهور.
- يجب تبني قرار صريح من قبل مجلس الإدارة المستقبلي لوضع جدول زمني بشأن عملية لتقييم الحاجة لتمديد أي من الإعفاءات الممنوحة إلى ما بعد السنوات الخمس.

#### 4.bis برامج العمل المخصصة

إن النص بشأن برامج عمل مخصصة هو حكم مقترح جديد. فعلى غرار الحكم بشأن الإعفاءات، فقد يكون من الأنسب دمج هذا الحكم مع أحكام أخرى أو الوصول إلى اتفاق مؤسستي يتيح إنشاء مجموعات عمل مخصصة وفق ما تستدعيه الحاجة من خلال قرارات مستقبلية تصدر عن مؤتمر الأطراف. ولكن، في حال تضمن حكم حول برامج العمل المخصصة، فمن المهم ضمان أن يأخذ مقاربة شمولية بشأن تحديد القطاعات ذات الصلة. ففي الوقت الحالي، هناك أربعة قطاعات فقط بموجب هذا الحكم، ومن المهم تضمين قطاعات ذات صلة أخرى مثل الإلكترونيات والبناء والنقل.

#### 5. تصميم المنتج وتركيبته وأدائه

في مسودة النص، يهدف هذا الحكم إلى تحسين تصميم المنتجات البلاستيكية، بما في ذلك التغليف، وتحسين تركيبة المواد البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية. حيث يتمثل الهدف في التقليل من الطلب على المواد البلاستيكية، وفي الوقت ذاته زيادة سلامتها ومتانتها وإمكانية إعادة استخدامها وقابلية إعادة تعبئتها وإمكانية إصلاحها وقدرة استخدامها لأغراض أخرى وإعادة التدوير والتخلص منها بأسلوب آمن وسليم بيئياً عندما تصح المواد البلاستيكية عبارة عن نفايات.

وبالنسبة إلى هذا الحكم، فمن الضروري النظر في المتانة وإمكانية الإصلاح على أنها من معايير التصميم المهمة. علاوة على ذلك:



- فقط المواد البلاستيكية الخالية من المواد الكيميائية السامة هي التي يجب النظر فيها ليتم إعادة استخدامها أو إعادة تعبئتها أو استخدامها لغرض آخر أو إعادة تدويرها. يجب أن يضيف المندوبون حظراً على كافة أشكال إعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة ضمن تدبير الرقابة هذا، وذلك بما يشابه حظر معاهدة ستوكهولم لإعادة تدوير النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة<sup>19</sup>.
- يجب أن يكون لدى المواد البلاستيكية البديلة، بما في ذلك المواد البلاستيكية الحيوية، معايير السلامة ذاتها التي تمتلكها المواد البلاستيكية التقليدية.
- يجب تضمين متطلبات الشفافية، مثل الملصقات التعريفية وجوازات سفر المنتجات، لضمان أن يتحمل قطاع صناعة المواد البلاستيكية المسؤولية عن الامتثال بهذه الأحكام وادعاءاتهم بشأن منتجاتهم (على سبيل المثال المحتوى المعاد تدوير ودائريته، الخ..).

لقد فشلت عمليات إعادة تدوير المواد البلاستيكية على مدار عقود. حيث تعد المواد البلاستيكية غير فعالة بشكل طبيعي لأنها تصدر مواد كيميائية سامة لا يمكن السيطرة عليها أو اقتفاؤها على امتداد كامل دورة حياتها، وذلك بسبب استخدام مواد كيميائية سامة في المواد البلاستيكية مع رقابة أو شفافية أو إمكانية اقتفاء محدودة أو دونها تماماً. ومن شأن التقويض بمستويات أعلى من المحتوى المعاد تدويره في المواد البلاستيكية أن يؤدي إلى تزايد التعرض إلى مواد كيميائية في المواد البلاستيكية وانبعاث تلك المواد الكيميائية، حيث أظهرت عدة دراسات أن المواد البلاستيكية المعاد تدويرها تحتوي على مواد كيميائية خطيرة وتقوم بإصدارها بالفعل. وفي الحقيقة، تبين أن العديد من المواد الكيميائية السامة، بما في ذلك تلك المواد المحظورة على المستوى العالمي، موجودة في [المواد البلاستيكية المعاد تدويرها](#)<sup>20</sup>. يجب تعريف المواد البلاستيكية المعاد تدويرها الأمانة والسلامة ببنياً على أنها تلك التي تغيب عنها المواد الكيميائية الخطرة وتمتلك القدرة على أن يجري اقتفاء المحتوى الكيميائي للمواد البلاستيكية المستخدمة لإنتاجها.

## 6. البدائل غير البلاستيكية

يهدف هذا الحكم إلى تعزيز الابتكار في البدائل غير البلاستيكية. يحتوي الحكم على ستة خيارات مع نص ضمن أقواس. يشير الخيار الأخير إلى إمكانية دمج الحكم السادس مع الحكم الخامس، بشأن تصميم المنتج. بغض النظر فيما إذا كان حكماً منفرداً أو حكماً يتم تضمينه مع تدبير رقابة آخر، يجب أن تضمن لجنة التفاوض الحكومية الدولية ألا تؤدي الابتكارات إلى إبدال المنتجات البلاستيكية بمنتجات غير بلاستيكية قد تكون ضارة بصحة الإنسان والبيئة بشكل متساوٍ (مثل استخدام التغليف الورقي الذي يحتوي على مواد ألكلية مشبعة بالفلور (PFAS) كبديل عن التغليف البلاستيكية). وفي الفقرة الثانية، يجب إكمال الإشارة إلى "أمن" أو إبدالها بـ "خالٍ من المواد الكيميائية الخطرة" أو نص مشابه.

## 7. مسؤولية المنتج الممتدة

في وضعها الراهن، تهدف الأحكام بشأن مسؤولية المنتج الممتدة (EPR) إلى زيادة معدلات إعادة التدوير. سيبقى جمع النفايات البلاستيكية وفزرها أمراً مهماً. ولكن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات لا تدعم التركيز على زيادة معدلات إعادة التدوير وذلك لأن إعادة تدوير المواد البلاستيكية يواجه [تحديات متأصلة](#)<sup>21</sup> وقد تبين أنها تؤدي إلى زيادة انتشار المواد الكيميائية وانبعاث المواد البلاستيكية الميكروية وتعرض عمال النفايات والمجتمعات القريبة من مواقع إعادة التدوير إلى مواد خطيرة. عوضاً عن ذلك، ينبغي أن يكون هدف مسؤولية المنتج الممتدة في الاتفاقية هو ضمان تحمّل تكاليف التلوث البلاستيكي المستقبلي، بما في ذلك المواد البلاستيكية الميكروية والمواد الكيميائية السامة وكذلك معالجة مخلفات التلوث القديمة، على عاتق المشغلين الاقتصاديين الذين يسببون التلوث، أي منتج المواد البلاستيكية والمواد الكيميائية، عندها يتم تطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع.

ينبغي على أعضاء لجنة التفاوض الحكومية الدولية توخي الحذر عند وضع مخططات مسؤولية المنتج الممتدة وتطبيقها، والتي يمكن أن تكون مرهقة حيث لم تحظ سوى بنجاح محدود في زيادة معدلات الجمع وإعادة التدوير وفي قطاعات محددة جداً. علاوة على ذلك، لا تعمل سياسات مسؤولية المنتج الممتدة الحالية على توسيع مسؤولية المنتجين إلى ما وراء الحدود، وهو ما سيكون شائعاً حاسماً ضمن سياق اتفاقية المواد البلاستيكية.

<sup>19</sup> الفقرة 6 (د) (3) من معاهدة ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs)

<sup>20</sup> Brosché et al. (2021) Widespread chemical contamination of recycled plastic pellets globally. IPEN

<sup>21</sup> IPEN (2024) Frequently Asked Questions on Plastics and Chemicals

في حال قررت لجنة التفاوض الحكومية الدولية المضي قدماً بوضع أنظمة عالمية لمسؤولية المُنتج الممتدة، فمن المهم أن تنظر اللجنة في القيود الراهنة المفروضة على مخططات مسؤولية المُنتج الممتدة. عوضاً عن ذلك، تدعم شبكة القضاء على الملوثات التركيز على ضمان أن تضع الاتفاقية أهدافاً متينة للتقليل من إنتاج المواد البلاستيكية والقضاء على المواد الكيميائية البلاستيكية السامة بدلاً من فرض كيفية تحقيق تلك الغايات.

علاوة على ذلك، لا توسع مسؤولية المُنتج الممتدة بشكل عام مسؤولية المنتجين إلى ما وراء الحدود الوطنية؛ ولذلك من المهم أن تتناول مسؤولية المُنتج الممتدة بموجب اتفاقية المواد البلاستيكية المنتجة التي تتم مبادلتها على المستوى الدولي بشكل محدد. وبالتالي، يجب أن يتضمن أي مخطط لمسؤولية المُنتج الممتدة آليات للتتبع بغية ضمان أن يتم نقل المعلومات المرتبطة بالمنتجات ضمن سلسلة القيم إلى ما وراء الحدود الوطنية.

#### 8. انبعاثات المواد البلاستيكية وإصداراتها على امتداد دورة حياتها

يهدف هذا الحكم إلى منع انبعاثات وإصدارات المواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها والقضاء عليها. وفي الوقت الراهن، هناك خمسة خيارات مع أقواس وخيارات فرعية. بالنسبة إلى هذا الحكم، فمن المهم أن:

- يتضمن كافة أنواع الانبعاثات والإصدارات على امتداد كامل دورة الحياة، بما في ذلك انبعاثات المواد الكيميائية السامة والمواد البلاستيكية الميكروية.
- تبقى لجنة التفاوض الحكومية الدولية على نص يشير إلى ملحق، يتم وضعه لاحقاً، من أجل ضمان بقاء الحكم مرناً فيما يخص الابتكارات والاحتياجات المستقبلية.

#### 9. إدارة النفايات

يتمثل الهدف من هذا الحكم في ضمان إدارة النفايات البلاستيكية بأسلوب آمن وسليم بيئياً على امتداد مختلف المراحل، مع الأخذ بالحسبان التركيب الهرمي للنفايات. فتماشياً مع التركيب الهرمي للنفايات، توصي شبكة القضاء على الملوثات أن يكون هدف الأحكام المرتبطة بإدارة النفايات منصباً على تقليل توليد النفايات البلاستيكية من خلال تقليل الإنتاج وكذلك من خلال معالجة التلوث البلاستيكي قديم العهد.

بالإضافة إلى ذلك، من المهم ألا يتسبب هذا الحكم في التثبيث بتكنولوجيات تؤدي إلى انبعاثات وتزيد من انتشار المواد الكيميائية السامة، أو أن يؤدي هذا الحكم إلى إضعاف الأحكام الموضوعة في اتفاقيات أخرى مثل معاهدي ستوكهولم وبازل. ينبغي أن يدرج المندوبون بموجب تدبير الرقابة هذا حظراً على كافة أشكال إعادة استخدام وإعادة تدوير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية خطيرة، بما يشابه حظر معاهدة ستوكهولم على إعادة تدوير النفايات التي تحتوي على ملوثات عضوية ثابتة<sup>22</sup>. يجب أن تضمن تلك الأحكام ألا يتم تصدير المواد البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية سامة، وخاصة إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط. فمن أجل منع إنتاج الانبعاثات السامة جراء إدارة النفايات البلاستيكية، يجب أن تمنع السياسات الممارسات الخطرة التالية: الحرق المفتوح، والإحراق، والحرق المشترك في محطات الطاقة القائمة على الفحم وعمليات تحويل النفايات إلى طاقة، والمعالجة المشتركة في الأفران الاسمنتية، وإعادة التدوير الكيميائية.

#### 10. تجارة [المواد الكيميائية المدرجة]، [البوليمرات] و[المنتجات، والنفايات البلاستيكية] [التدابير ذات الصلة]

يهدف هذا الحكم إلى منع النقل العابر للحدود للمواد الكيميائية الخاضعة للتنظيم، بما في ذلك البوليمرات والمنتجات والنفايات البلاستيكية.

تم تقسيم هذا الحكم إلى خيارين، الأول يحتوي على خيارات فرعية مفصلة والآخر يشير فقط إلى 'اتفاقية مراكز المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية'. ومن أجل تطبيق الاتفاقية، فمن المهم تنظيم النقل العابر للحدود بشكل صارم وضمن الشفافية، وبالتالي فإن الخيار الأول مع حكم مفصل يعتبر أنسب.

يحتوي الخيار الأول عدة خيارات فرعية وينقسم إلى قسم حول "تجارة المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات المدرجة" وقسم آخر بشأن "النقل العابر للحدود للنفايات البلاستيكية [غير الخطرة]".

<sup>22</sup> المادة 6(د)3 من معاهدة ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة (POPs)



فبالنسبة إلى القسم الأول، هناك ثلاثة خيارات فرعية. تؤمن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه من المهم الإبقاء على النص الذي يتطلب رخصة للتصدير، وإجراء مسبقاً للموافقة المستنيرة، ومتطلبات شفافية على امتداد كامل دورة حياة التجارة، مما يوفر معلومات حول أنواع وأحجام ووجهات تصدير المواد الكيميائية والبوليمرات والمنتجات والنفائات.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم الإبقاء على نص حول أحكام خاصة بغير الأطراف، لأن ذلك سيكون ضرورياً لضمان الامتثال مع أحكام الاتفاقية. تضمن أحكام غير الأطراف أن ما يجري تطبيقه ما بين الأطراف يجري تطبيقه أيضاً فيما يخص علاقتهم مع غير الأطراف. كما يعد هذا الحكم عنصراً أساسياً في دعم توقيع مزيد من البلدان ومصادقتها مما يؤدي إلى اتفاقية أكثر فعالية.

### 11. التلوث البلاستيكي الراهن، بما في ذلك ضمن البيئة البحرية

يجب أن يدرج المندوبون آلية لحشد التمويل وجمعه بغية معالجة التلوث قديم العهد، على سبيل المثال "صندوق التلوث البلاستيكي قديم العهد" بحيث يتكون من مساهمات من قطاعات تنتج المواد التي تسبب التلوث البلاستيكي. يمكن لاتفاقية المواد البلاستيكية أن تبني على المثال الموجود في مقاربة معاهدة ستوكهولم لمعالجة مخزونات مبيدات الآفات المتهالكة، والتي تُشرك القطاعات ذات الصلة بأنشطة لمعالجة المواقع الملوثة بمبيدات الآفات<sup>23</sup>. يجب أن تتبع تقنيات معالجة المواقع الملوثة بالنفائات البلاستيكية أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (BEP)، مثل التكنولوجيات القائمة على عدم الإحراق.

### 12. الانتقال العادل

تهدف هذه الأحكام إلى تعزيز وتسهيل "...انتقال عادل ومنصف وشامل للمجموعات السكانية المتضررة..."، مع إيلاء اهتمام خاص بالمرأة والمجموعات المستضعفة، مثل الأطفال والشباب والسكان الأصليين أثناء تطبيق الاتفاقية. ومن الأفضل الإشارة إلى تلك المجموعات على أنها "مجموعات تعاني من حالات الضعف والتهميش"، على غرار المثال المقدم من المقرر الخاص بشأن الحق في الصحة<sup>24</sup>.

فقد يتضرر العمال بشكل خاص بالأنشطة بموجب الاتفاقية الجديدة. تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه، وأثناء تيسير الانتقال العادل، من المهم ضمان حماية كافة العمال (في كل من القطاعين الرسمي وغير الرسمي)، بما في ذلك تطبيق معايير مرتبطة بالعمل تضمن الحق الأساسي في بيئة آمنة وصحية كما جرى الإقرار به في [القرار ILC.110](#). حيث يمكن أن يتأثر العمال بالمواد البلاستيكية على امتداد كامل دورة الحياة، بما في ذلك النفائات، على سبيل المثال، وذلك من خلال التعرض إلى مواد كيميائية سامة أو مواد بلاستيكية ميكروية أو الغبار أو الضجيج أثناء المعالجة.

يجب أن تضمن مقاربات حماية صحة العمال وحقوقهم أن يتم تزويد العمال بمعلومات كاملة بشأن التركيب الكيميائي للمواد البلاستيكية والمنتجات التي قد يتعرضون لها وتزويدهم بتدابير الحماية المناسبة تماشياً مع [معاهدات التشغيل والسلامة والصحة في منظمة العمل الدولية](#)<sup>26</sup> والتسلسل الهرمي للتدابير. يعطي ذلك الأولوية للوقاية من خلال الإزالة والإبدال والتقليل، ومن ثم معدات الحماية الشخصية كخيار أخير.

### 13. الشفافية والتتبع والمراقبة والملصقات التعريفية/13 bis. الأحكام الشاملة ذات الصلة بالقسم الثاني

سيكون هذا الحكم بشأن الشفافية والتتبع أمراً حاسماً للسماحة بتطبيق الاتفاقية. حيث يعني غياب الشفافية وإمكانية التتبع وتوفير المعلومات أنه لا يمكن اعتبار أي مواد بلاستيكية على أنها "آمنة" وذلك لأنه من غير الممكن معرفة فيما إذا كانت المواد البلاستيكية تحتوي على مواد كيميائية سامة. وتعد تلك الثغرات عقبات أساسية في وجه تحقيق اقتصاد آمن ودائري،

<sup>23</sup> على سبيل المثال: [The Africa Stockpile Project, Eliminating Africa's 50 000 tonnes obsolete pesticide stockpile](#)

[stockpile](#)

<sup>24</sup> OHCHR Non-discrimination: groups in vulnerable situations

<sup>25</sup> ILO (2022) ILC.110/Resolution I

<sup>26</sup> ILO (2023) The Fundamental Conventions on Occupational Safety and Health

وقد ساهمت في الوضع الراهن حيث تنتشر المواد البلاستيكية المعاد تدويرها مواد كيميائية سامة بطريقة لا يمكن السيطرة عليها، مما يهدد المستهلكين والعمال على امتداد دورة حياة المواد البلاستيكية.

## القسم الثالث – وسائل التطبيق

يغطي هذا القسم من المسودة الصفحية المنقحة وسائل التطبيق، بما في ذلك التمويل وبناء المقدرات.

### 1. آليات [وموارد] التمويل

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه من المهم تأسيس صندوق متخصص متعدد الأطراف للمواد البلاستيكية (أو عدة صناديق) من خلال الصك الجديد، حيث تساهم فيه الدول الأعضاء وغيرها من مصادر التمويل بغية دعم تطبيق الاتفاقية.

وعلى الرغم من أنه قد تم الإقرار بالتلوث على أنه أزمة على مستوى الكوكب، إلا أنه لا يمتلك تمويلاً خاصاً به من أجل تطبيق تدابير الرقابة الضرورية. حيث يعاني قطاع المواد الكيميائية وإدارة النفايات من نقص حاد في التمويل، وبالرغم من التجديد الكبير في مرفق البيئة العالمية (GEF) للفترة الممتدة من عام 2022 إلى 2026، فإن التمويل يعد غير كافٍ لتغطية تطبيق الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف الراهنة.

ومن أجل ضمان أن يمتلك تطبيق اتفاقية المواد البلاستيكية تمويلاً مناسباً، فسيكون من الحاسم إنشاء صندوق متعدد الأطراف يتمتع بتمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به ومستدام. ستتطلب هذه الأنشطة التمكينية دعماً مالياً من أجل، على سبيل المثال، تعزيز القدرات وزيادة مستوى الوعي. ستقلل هذه الأنشطة، بمجرد تنفيذها، من النفقات التي كانت مطلوبة سابقاً لمعالجة الأوضاع الصحية المرتبطة بالتعرض إلى مواد كيميائية سامة جرّاء إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها وتدميرها.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تضمن الاتفاقية أن يتحمل منتج المواد البلاستيكية التكاليف البيئية والصحية لأنشطتهم من خلال تطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع. ينبغي أن يُطبّق ذلك على كل من التلوث قديم العهد وكذلك بالنسبة إلى تكاليف الأضرار المستقبلية التي تسببها المواد البلاستيكية. تتضمن المسودة الصفحية الموسعة خياراً بشأن فرض رسوم عالمية على التلوث البلاستيكي يتم دفعها من قبل منتجي البوليمرات البلاستيكية ضمن الولاية القضائية، بغية تطبيق مبدأ الملوث هو من يدفع. يجب أن تضمن الاتفاقية أن يتم استخدام التمويل الذي جرى جمعه من خلال الرسوم من أجل تطبيق الاتفاقية.

تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أن الدول يجب أن تخصص جهوداً ما بين الجلستين الرابعة والخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية من أجل الاتفاق حول كيفية تشغيل مبدأ الملوث هو من يدفع وحشد التمويل الكافي والشفاف والمستدام والذي يمكن الوصول إليه والتوقع به وذلك من أجل تطبيق الاتفاقية.

### 2. بناء المقدرات والمساعدات التقنية ونقل التكنولوجيا

بالإضافة إلى التمويل المناسب، يجب أن توفر الاتفاقية بناء المقدرات والمساعدات التقنية للبلدان الأطراف النامية وذلك على نحو ووقت مناسبين، وخاصة الأطراف التي تعد بلداناً أقل نمواً أو جزراً صغيرة نامية. وفيما يخص نقل التكنولوجيا، يجب أن تضمن الاتفاقية نشر/إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والسليمة بيئياً إلى البلدان الأطراف النامية. ولكن يجب أن تتماشى عمليات نقل التكنولوجيا دائماً مع غايات الاتفاقية وألا تسمح بتكنولوجيات تضر بصحة الإنسان والبيئة، مثل عمليات تحويل النفايات إلى طاقة وعمليات إعادة التدوير الكيميائية.

## القسم الرابع – تدابير التطبيق

يتكون هذا القسم من المسودة الصفحية المنقحة من تدابير التطبيق، بما في ذلك التطبيق والامتثال والإبلاغ والمراقبة.

### 1. الخطط [العمل] [التطبيق] الوطنية

يجب أن تضمن الخطط الوطنية أن تحقق البلدان الامتثال بتدابير الرقابة الموضوعية بموجب الاتفاقية، مع إعطاء الأولوية إلى تقليل إنتاج المواد البلاستيكية واستخدامها، وكذلك استخدامات المواد الكيميائية المثيرة للقلق وانبعاثاتها، والإدارة السليمة للمخزونات الراهنة، والتلوث قديم العهد، والخطط الوطنية مثل خطط العمل الوطنية (NAPS) وخطط التطبيق الوطنية (NIPS) والتي تعد مفاهيم يمكن استخدامها بشكل متبادل؛ ولكن عادة ما تكون خطط التطبيق الوطنية أكثر دقة من حيث تفصيل تطبيق الالتزامات المرتبطة بالمعاهدات البيئية المتعددة الأطراف. وبالتالي، توصي الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بإعطاء الأولوية إلى تضمين خطط التطبيق الوطنية ضمن اتفاقية المواد البلاستيكية لأنها توضح كيفية تحقيق كل طرف للامتثال بتدابير الرقابة الموضوعية في الاتفاقية. وبغية تسهيل إنشاء خطط تطبيق وطنية، يجب أن تتلقى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تمويلاً لاستكمالها. بالإضافة إلى ذلك، يجب توفير التمويل الكافي لجميع الجهود المرتبطة بالامتثال بالأدوات مثل الإبلاغ وتقييم الفعالية والمراقبة.

يجب أن تضمن الأحكام بشأن خطط العمل الوطنية وخطط التطبيق الوطنية، بما في ذلك المراقبة والتقييم المرتبطين بهما، المشاركة الملائمة وإمكانية الوصول إلى المعلومات من قبل مختلف أصحاب الشأن، ويشمل ذلك استشارة المجموعات السكانية المعرضة للخطر مثل الشباب والسكان الأصليين والمرأة والمزارعين والمجتمعات المحلية وغيرهم.

### 3. الإبلاغ

يعد الإبلاغ تديراً هاماً في عملية التتبع ومن أجل الوصول إلى فهم واضح للاتجاهات التي يتخذها التلوث البلاستيكي. وفي حين يعد الإبلاغ أداة هامة، فإنه لا ينبغي أن يكون عبئاً كبيراً على الأطراف، بل ينبغي تبسيطه بحيث يتوافق مع التزامات الإبلاغ الأخرى بموجب المعاهدات البيئية متعددة الأطراف المتبقية. وحيثما يكون ذلك ممكناً، يجب دمج الإبلاغ ضمن أنظمة الإبلاغ أو الإخطار الوطنية للمراقبة في الوزارات المعنية. يجب أن تشترط الاتفاقية أن يتطلب الإبلاغ ما يلي:

- أحجام المواد البلاستيكية المنتجة وفقاً للأنواع والاستخدامات
- أحجام وأنواع المواد الكيميائية المصنعة والمستوردة والمصدرة التي يجري استخدامها في إنتاج المواد البلاستيكية، بما في ذلك وظائفها
- المواد والمنتجات البلاستيكية المصنعة والمستوردة والمصدرة
- النفايات البلاستيكية المولدة والمستوردة والمصدرة ووجهة النفايات البلاستيكية، بما في ذلك مكبات النفايات وإعادة التدوير والتصدير
- انبعاثات المواد البلاستيكية على امتداد دورة حياتها، بما في ذلك من خلال سجلات إصدار ونقل التلوث البلاستيكي تماشياً مع بروتوكول كييف بشأن سجلات إصدار ونقل الملوثات.

### 5. التعاون الدولي

من أجل ضمان زيادة حماية البيئة والصحة، يجب أن تضمن الاتفاقية التعاون الدولي وتبادل المعلومات، وخاصة بشأن بيانات الخطر حول البوليمرات والمواد الكيميائية. لا ينبغي أن تشكل المعلومات السرية للأنشطة التجارية عائقاً لتوفير بيانات حول مخاطر المواد الكيميائية وتواجدها في المواد والمنتجات.

### 8. bis الجوانب الصحية

تمت إضافة هذا الحكم حديثاً، ولكن تعد الجوانب الصحية جزءاً رئيسياً من غايات الاتفاقية؛ وبالتالي، لا يجب فصلها بل يجب تناولها في كافة الأحكام الأخرى المرتبطة بتدابير الرقابة. حيث يمكن اعتبار وجود فقرة حول الجوانب الصحية التي تركز على تبادل المعلومات والبرامج التثقيفية وبرامج الرعاية الصحية كفقرة إضافية لا تحل محل التدابير الملحة اللازمة لحماية صحة الإنسان في كافة أنحاء الاتفاقية. يجب دمج تلك التدابير في فقرات أخرى من الاتفاقية (التعاون الدولي وتبادل المعلومات وغيرهما). ينبغي أن يضمن هذا الحكم مراقبة الأحكام التي تهدف إلى منع انبعاثات المواد الكيميائية الخطرة الواردة في القسم الثاني من مسودة النص.

### القسم الخامس – الترتيبات المؤسسية

يتناول هذا القسم من المسودة الصفرية المنقحة هيكل مجلس الإدارة وكذلك الهيئات الفرعية ضمن الاتفاقية. سيكون من المهم وضع سياسات متينة بشأن تضارب المصالح لكافة المشاركين في الهيئات الفرعية واللجان والشركاء. يجب أن تضمن كافة الهيئات التي يتم إنشاؤها بموجب الصك أوسع انتشار للوثائق ذات الصلة وإمكانية الوصول إليها، بالإضافة إلى ضمان المشاركة العامة لجميع أصحاب الشأن.

### القسم السادس – الأحكام النهائية

يعد هذا العنصر بمثابة عنصر نائب للأحكام النهائية التي سيتم وضعها من قبل لجنة الصياغة القانونية. ويعتبر مهماً من أجل ضمان أن يتم تبني الآليات المرتبطة بالقرارات المستقبلية حول اتفاقية المواد البلاستيكية من خلال تصويت بالأغلبية. ففي حال كان الإجماع هو آلية التصويت الافتراضية بموجب الاتفاقية، فإن ذلك سيعطي حق النقض بحكم الأمر الواقع للبلدان التي تعارض إحراز تقدم ملموس.

### الملاحق المحتملة للصك

سيكون هناك حاجة لعدة ملاحق لاستكمال تدابير الرقابة بموجب الاتفاقية. تعتقد الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات أنه من المهم وضع تصور لملاحق يتضمن قائمة المواد الكيميائية المثيرة للقلق التي يجب تنظيمها، وأن يتم وضع معايير لتحديد المواد الكيميائية التي سيتم إدراجها تحت هذه القائمة.